الجزء الثانى

رأسمالية الدولة الاحتكارية وبداية التغيرات الجذرية
فى المجتمع السعودى فى الستينات ومطلع السبعينات

الفصل الخامس

الستينات – مرحلة جديدة فى العلاقات
بين رأسمالية الدولة الاحتكارية والعربية السعودى

تستلزم التغيرات التى حدثت فى الهيكل الإنتاجى الاجتماعى السعودى فى الستينات ، من وجهة نظرنا ، دراسة ما حدث فى هذه الفترة من المرحلة الثالثة الجديدة من زاوية العلاقات بين العربية السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية ، وكذلك من زاوية الشكل النوعى لهذه الفترة ، فترة إنهيار وتفويض العلاقات غير المتكافئة معها . وتستطيع أن نقطع بأن المرحلة الثالثة قد بدأت فى عام ١٩٦٢ عندما أعلن فيصل برنامج الإصلاح الاجتماعى السعودى ، وإنتهت عام ١٩٧٣ لحظة إندلاع « أزمة البترول ».

فى تلك السنوات ازدادت العمليات الاقتصادية الاجتماعية ، التى كانت قد بدأت من قبل ، ازدادت عمقاً بشكل ملموس ، وظهرت التحولات فى طابع علاقات العربية السعودية بالغرب . عند بداية الستينات كانت البدايات الموضوعية الأولى للتغيرات النوعية فى النظام الاجتماعى الإنتاجى السعودى قد نضجت وظهرت كاملة ، كما ظهرت العوامل الذاتية التى جعلت من هذه التغيرات أمراً ممكناً . كان الصراع من أجل تنازلات كمية ، وكذلك من أجل تغيير طابع العلاقات مع الاحتكارات الغربية ، لكن هذا الصراع لم يكن فى بدايته سوى مظهر من مظاهر التحولات النوعية العميقة فى المجتمع السعودى.

لم تكن عملية التحول التاريخى لهذا المجتمع إلى الشكل الإقطاعى تتم بصورة طبيعية ، فقد كانت مدفوعة بدرجة كبيرة بفضل نشاط الاحتكارات الغربية فى البلاد ، وقد أدى كل هذا إلى تعجيل الانقلاب الاقتصادى الاجتماعى فى المجتمع السعودى ، وإلى بداية مرحلة إنتقالية من الشكل الإقطاعى إلى الشكل الرأسمالى.

ولم تكن أهمية الغرب فى تلك السنوات تقتصر على مجرد كونه قد ساعد على نحو إيجابى فى التعجيل بهذه العمليات . فقد بذل الغرب جل جهده لوقف تيار الانقلاب الاجتماعى البرجوازى وإخضاعه للرقابة .

أزمة النظام الملكى السعودى

أصبحت أزمة النظام الملكى أمراً بديهياً فى نهاية الخمسينات . وكان الوضع الاقتصادى للعربية السعودية صعباً للغاية ، نتيجة أن الملك سعود كان ، عملياً ، قد رهن البلاد للاحتكارات الغربية . كان سعود يرى أن آفاق التقدم الاقتصادى كامن ، بالدرجة الأولى ، فى زيادة استخراج النفط بكل الوسائل .

ومع ذلك فقد كان الجزء الأكبر من دخول النفط تنفق فى أوجه غير إنتاجية إبان حكمه ، فى الوقت الذى انخفضت فيه قيمة الريال السعودى مرتين وازدادت ديون الحكومة بالنسبة للأجور التى كانت تمثل ١/٨ الميزانية، ووصلت ديون الحكومة الخارجية إلى ٤٠٠ مليون دولار (١٩٨ : ص ٣٣) .

وقد فضح . ج . فيلبى فى كتابه فساد العائلة المالكة ، وذكر أن الحكومة السعودية أنفقت فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٥ (فقط) حوالى ٦٠٠ مليون جنيه إسترلينى معظمها فى أوجه غير إنتاجية (٢٢٧ : ص ٥) . وقد كان الإسراف الشديد للملك سعود معروفاً للجميع . كان الملك يمتلك ٢٤ قصراً وبلغ عدد السيارات التى يملكها من طراز كاديلاك ٢٥٠ سيارة إلى

آخره . وتشير مصادر غربية إلى أن دخل الملك الخاص من عائدات البترول بلغ ٤٨ مليون دولار سنوياً (١٢١ : ص ٢٣٤) .

وبلغت الإعانات المدفوعة للأمراء ، أعضاء العائلة الملكية الكبيرة حوالى ٣٠ ألف دولار أو أكثر سنوياً ، وقد أثار هذا سخط القوى الديمقراطية والقومية فى المجتمع السعودى ، وكذلك أثار غضب أولئك الذين لم تدر رؤوسهم ثروات البترول من علماء الدين أو المثقفين الواعين من الأسرة المالكة ذاتها .

كانت النفقات نحو الإنتاجية للملكية الإقطاعية تتعارض بوضوح مع روح الاستثمار البرجوازية التى أصبحت كياناً ملموساً فى البلاد . وجدير بالإهتمام أيضاً أن سلوك الملك سعود كان يمثل تناقضاً دامغاً مع المعايير الوهابية التطهيرية لحياة المجتمع السعودى . وقد أثار الفقر والأوضاع التعيسة سخط جماهير الشعب على الصفوة الحاكمة .

اتخذ الملك سعود خطوات منفردة موجهة ناحية تنمية الاقتصاد ، ومن أجل مساعدة البرجوازية القومية على النمو . على أن ما اتخذه لم يكن كافياً ، وهو الأمر الذى حدد مصيره . ففى الرابع والعشرين من مارس عام ١٩٥٨ اضطر سعود إلى تعيين الأمير فيصل ولى العهد رئيساً للوزراء ، وفى الوقت نفسه وسع بصورة جوهرية من صلاحيات مجلس الوزراء فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية على حساب صلاحيات الملك . وقد أصاب الباحث الأمريكى ب. مانسفليد حين قال : «فى عام ١٩٥٨ اتفقت الجماعة الوحيدة التى تشكل رأياً عاماً فى العربية السعودية ، أى أمراء الأسرة المالكة والشيوخ وعلماء الدين ، على إنقاذ النظام المالكى السعودى ووحدة المملكة بأن أجبرت سعود على نقل سلطاته إلى أخيه الأصغر فيصل ولى العهد» (٢١٢ : ص ٤٠١) .

وفى يونيو عام ١٩٥٨ أعدت الحكومة الجديدة بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولى برنامج الإصلاح المالى ، وسرعان ما أخذت فى تنفيذه : كان لوضع قيود صارمة على الاستيراد والمنع التام لاستيراد السلع الكمالية (وخصوصاً

سيارات الركوب) ، وضع نظام للنقد ، تخفيض نفقات العائلة المالكة ، ووضع مخصصات للتطوير الاقتصادى للبلاد وللتعليم والرعاية الصحية أثر كبير فى إزالة الأزمة المالية (١١٣ : ص ٢٨ – ٢٩) .

قامت حكومة فيصل بتأميم ميناء جدة الذى كانت الشركات الأجنبية حتى ذلك الوقت تقوم باستغلاله على أساس الامتيازات التى حصلت عليها ، كما حدت الحكومة من حية التجارة بالنسبة للمنحدرين من أصول عربية أخرى وألزمتهم بالدخول فى شركات لا يقل النصيب السعودى فيها عن ٥١ ٪ من رأس المال (١١٠ : ص ٢٢٩) .

وما لبثت أن ظهرت نتائج المؤسسات النشيطة ، وفى الثالث من يناير ١٩٦٠ أعلن مجلس الوزراء عن استكمال مشروع «إستقرار الاقتصاد» خلال ١٨ شهراً.

وقد أستغل الملك سعود التحسن فى الوضع الاقتصادى للبلاد كورقة رابحة فى الصراع على السلطة ، كما أستغل أيضاً سخط الشعب على سياسة فيصل بما فيهم البدو والبرجوازية الصغيرة ، وسكان المدن الذين وقعت على كاهلهم الأسس الثقيلة لبرنامج «إستقرار الاقتصاد» . وقد أيد «أنصار الحداثة» داخل العائلة المالكة الملك سعود وكان الملك قد وعدهم بإجراء إصلاحيات ديمقراطية (٢١٢ : ص ٤٠٢) . وفى الثانى والعشرين من ديسمبر عام ١٩٦٠ تم إعلان عزل فيصل عن السلطة وتشكيل حكومة جديدة . غير أن أزمة النظام الملكى لم تكن محصورة فى مجرد الجانب الاقتصادى ، ولهذا فقد اصطدم سعود مرة أخرى ، بعد أن حصر السلطة كلها فى يديه ، بصعوبات جمة لم يكن باستطاعته حلها .

عبرت مختلف الفئات الاجتماعية عن سخطها تجاه تخلف البلاد ، والنظام الاستعمارى للاقتصاد القومى والسياسة الخارجية الموالية لأمريكا. وأصبح من الضرورى الإنتقال من العفوبة إلى تطوير موجه للبلاد .

ولكن ما هى أهداف النمو وموارده وضماناته ، كانت هذه هى القضايا التى جرى حولها صراع شديد فى العربية السعودية .

اتخذت القوى التقليدية الجبارة المنطلقة من منطلق إسلامى موقفاً موحداً بشأن استغلال العربية السعودية للثروات البترولية «التى أرسلها الله» يتمثل فى الإبقاء على الوضع القائم فى البلاد ، وعزلها عن العالم الخارجى . كان على رأس هذه القوى علماء الدين وجزء من شيوخ القبائل .

وعلى الجانب المضاد وقفت القوى المناهضة للإمبريالية والملكية تحت قيادة جبهة التحرير الوطنى العربية السعودية ، وبعض المنظمات الصغيرة الأخرى التى كانت تعمل جميعاً بشكل سرى . كانت المبادئ الرئيسية للجبهة كما يلى : تحرير البلاد تحريراً كاملاً من السيطرة الإمبريالية ، وكذلك من التسلط الاقتصادى لأرامكو وشركات البترول الأخرى ، إصدار الدستور ، تطوير الصناعة القومية والزراعية ، إلغاء الرق ، إعادة النظر وتغيير الاتفاقيات المبرمة مع الشركات الغربية بهدف استغلال ثروات البلاد من أجل تنميتها اقتصادياً واجتماعياً ، مكافحة الأمية ، إقامة معاهد تعليمية للمرأة، التوسع فى التعليم العالى والصناعى ، تقوية الروابط مع البلاد العربية ، إقامة علاقات مع الدول الاشتراكية ، الأخذ بسياسة الحياد والتعايش السلمى (١٢٥: ص ١٦١) .

استند كلا الجانبين إلى تأييد محدد من قوى الشعب ، ووقف فى صفوفهما أيضاً عدد من ممثلى العائلة المالكة ، على أن أياً منهما لم يكن باستطاعته أن يؤثر بشكل ملموس على الحياة الاجتماعية للبلاد ، كما لم يكن باستطاعة أى منهما أن يقوم مستقلاً بحل قضية واحدة من القضايا السياسية والاجتماعية .

بين هاتين الجماعتين المختلفتين تمام الاختلاف ، كانت هناك جماعات أخرى متعددة تختلف فى مضمونها السياسى والاجتماعى . كانت هذه الجماعات تمثل الغالبية الرافضة للمواقف المتطرفة وعلى رأس هذه الجماعات وقفت القوة السياسية الفعلية الوحيدة فى البلاد ألا وهى غالبية العائلة المالكة .

كان سعود ، فى محاولة منه لكسب أكبر تأييد ممكن ، يتخذ عدداً من القرارت الخاصة بالسياسة الداخية والخارجية المتضاربة فى مضمونها. ففى عام ١٩٥٢ كان قد نشب خلاف إقليمى بين العربية السعودية وأبو ظبى ومسقط بسبب واحة « البوريمى « ما لبث أن تصاعد ليتخذ شكل الصدام المسلح .

وقد اتخذ الملك سعود حينذاك موقفاً حاسماً معادياً للإنجليز مما أكسبه قدراً محدوداً من الشعبية فى البلاد .

وفى الحادى والعشرين من مايو عام ١٩٦١ دعا الملك فى خطبة ألقاها أمام الحجيج كل المسلمين إلى الدخول فى «اتحاد اسلامى» من أجل الدفاع عن مصالح الإسلام والسلام فى العالم أجمع (٢٢ : ٢١ /١٩٦١/٥) .

وهناك مثال آخر على نشاط الملك فى مجال السياسة الخارجية ، وهو إعلانه عن عزمه إغلاق قاعدة الظهران الجوية الأمريكية . وكان رد الحكومة الأمريكية على ذلك أن أعلنت سحب وعدها بشأن تقديم ٢٠ مليون دولار لتوسيع ميناء الدمام . لم يخضع سعود لهذا الضغط بل أعلن ابنه الأمير محمد بن سعود (وزير الدفاع آنذاك) فى الثامن من يونيو ١٩٦١ ، أن بلاده لن تتوانى عن استخدام بترولها كسلاح سياسى إذا ما استمر تجاهل الحقوق العربية فى فلسطين (٢٢ : ١٩٦١/٦/٨) .

وقد حدثت تغيرات أيضاً فى السياسة الداخلية ، فقد دخل وزارة سعود الجديدة للمرة الأولى أشخاص ليسوا أعضاء فى الأسرة المالكة . وفى بداية عام ١٩٦٠ أعلنت بعض الإصلاحات وأيضاً النية فى إصدار الدستور . وأنشئ المجلس الوطنى وفق مشروع الدستور المعد ، وشكلت البرجوازية القومية ثلث أعضائه . وقد أختير الأمير طلال زعيم «الراديكاليين» فى العائلة المالكة على رأس اللجنة العليا للتخطيط . وفى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ ألغيت الرقابة بمرسوم ملكى (٢٢ : ١٩٦١/٩/٢٤) .

وبالرغم من بعض القرارات الفردية ذات التوجه التقدمى التى إتخذها سعود ، فإنه لم يرغب ولم يستطع أن يغير من سياسته الخارجية والداخلية كلية . كانت المواقف التى اتخذها سعود هى مناورات فحسب تهدف إلى عزل خصومه ، وإلى كسب مزيد من الوقت وتقوية مركزه الشخصى .... إلخ . ففى الثالث عشر من مارس عام ١٩٦١ صدر قانون يقضى بمعاقبة من يرتكب «جرائم ضد الأسرة المالكة أو الدولة» أو يحاول تغيير نظام الحكم القائم بالإعدام أو بالسجن لمدة خمسة وعشرين عاماً .

وقد أعلن فيما بعد عن اكتشاف مؤامرة ضد جمال عبد الناصر زعيم حركة التحرر القومى اشترك فيها الملك سعود .

فى سبتمبر عام ١٩٦١ أبعد الأمير طلال وأنصاره من الوزارة ، فإتجه الأمير طلال إلى بيروت بصحبة أربعة من إخوته ، وأعلنوا هناك عن بدء الكفاح ضد نظام سعود . وقد أعلن طلال أنه وأتباعه يريدون إقامة حكم ديمقراطى دستورى داخل إطار النظام الملكى (١٩٥ : ص ١٠٥) . وفى ديسمبر عام ١٩٦٢ إتخذت المنظمة التى أسسها طلال مع جبهة التحرير الوطنى العربية السعودية . وبالرغم من الإرهاب الذى ساد البلاد فقد حدثت عدة انتفاضات عمالية . وفى بداية التسينات جرت بعض أعمال التخريب فى مناطق امتيازات أرامكو . وفى أبريل عام ١٩٦٢ أغتيل ى . ياسين مستشار الملك . وقد تعرض الملك سعود نفسه للاغتيال عدة مرات .

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر الحقيقى الذى يتعرض له النظام الملكى فإتجهت إلى مساعدة سعود . وأعلن الرئيس الأمريكى «جون كنيدى» فى الرابع عشر من فبراير عام ١٩٦٢ على أثر إنهاء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة أنه إتخذ قراراً بعدم تجديد المطالبة بإقامة قاعدة فى الظهران. وفى الرابع من يوليو عام ١٩٦٢ وصلت إلى العربية السعودية بعثة اقتصادية أمريكية لدراسة خطط التنمية الاقتصادية .

على أنه أصبح من البديهى آنذاك أن سعود ليس باستطاعته أن ينهج نهجاً جديداً ، نهج التحولات الجذرية التى تمس أسس الدولة الإقطاعية وتتمشى مع أسس سياسة «الحدود الجديدة» كما أصبح واضحاً أن أعمال سعود المتناقضة وتأرجحه من المواقف شديدة الرجعية إلى المواقف «شديدة التطرف» (من وجهة نظر الغرب) قد ساهمت فى تنشيط كفاح القوى الوطنية القومية المتحمسة لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التى قامت فى اليمن الشمالى رافعة شعارات معادية للإمبريالية والملكية . كما ساهمت فى تعميق أزمة النظام الملكى السعودى ، وقد يؤدى ذلك إلى تحولات غير مرغوب فى البلاد ويؤثر بالتالى على مصالح رأس مال الدولة الاحتكارى بصورة مباشرة .

كان الغرب ينظر إلى السلطة القائمة فى العربية السعودية فى المقام الأول من وجهة نظر علاقة الأخيرة به ، وكان التيار الراديكالى الذى يهدد وجود نظام المستعمر – المستعمرة « يحمل شعوراً واضحاً بالعداء نحو الغرب . وفى الوقت نفسه ، كما كتب الباحث الأمريكى ب. بارتنر» كان النظام السعودى الموجود بعد وفاة عبد العزيز بن سعود يتخذ موقفاً معاكساً وحاداً من سياسة التقارب الحذر مع الغرب (٢٢٣ : ص ٧٦) .

كان الغرب يرغب فى شئ آخر . وها هو العالم الأمريكى «م . ميليكين» يوصى الحكومة الأمريكية بقوله «علينا أن نولى إهتماماً أكبر بتخفيف التوتر فى المستقبل فهذا أفضل من الإستقرار المؤقت ... علينا أن نساعد الأنظمة الموجودة فى الدول النامية المهتمة بالبناء الاقتصادى ، وإشراك الجماهير فى السلطة السياسية . لن نكون ملتزمين بمساعدة الحكومات التى لا تهتم بالتحديث أو غير القادرة على تحقيقه» (الاقتباس من المرجع ٩١ : الجزء الثانى ، ص ٦٥١) .

كان من الضرورى ، فى هذه الظروف الجديدة ، أن يكون هناك شخص على قمة السلطة فى العربية السعودية قادر على إنتهاج سياسة إصلاحية أخرى مرنة فى إطار النظام الملكى ، بحيث تحتفظ فى الوقت نفسه بالولاء

للعلاقات التى كانت قائمة مع الغرب . كان هذا الشخص هو الأمير فيصل ولى العهد كان باستطاعته فيصل انتهاج نهج جديد ، فضلاً عن أنه كان يمتلك برنامجاً يلبى مصالح الأغلبية داخل العائلة المالكة ، ومصالح أرامكو ورأس مال الدولة الاحتكارى على حد سواء .

وفى الرابع من أكتوبر عام ١٩٦٢ التقى فيصل بالرئيس جون كنيدى. وفى السابع عشر من الشهر نفسه تم تعيينه رئيساً للوزراء ، وبعدها بعشرة أيام شكل فيصل الحكومة الجديدة . وفى رسالة التهنئة التى أرسلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى فيصل عبر كنيدى عن ثقته فى أن العربية السعودية تحت قيادة فيصل الحازمة الحكيمة سوف تسير بنجاح نحو التقدم "وتستطيع العربية السعودية بإنتهاجها هذا المنهج أن تعتمد على الولايات المتحدة بشأن الحفاظ على أمن وسلامة المملكة " (الاقتباس من المرجع ١٢٥ : ص ١٨٢ – ١٨٣).

تغير سياسة الغرب تجاه العربية السعودية

ارتبط تغير علاقات الغرب تجاه المشرق العربى بقدوم جون كنيدى إلى البيت الأبيض . كانت سياسة "الحدود الجديدة" التى أعلنها" محاولة لإعادة تقييم طابع الإمكانات الأمريكية ، إيجاد وسائل جديدة تضاف للوسائل القديمة بهدف تحقيق السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة " (٨٩ : ص ١٥ ، انظر أيضاً ١٠٤ : و ١٤٨).

قامت استراتيجية كنيدى على الاشتراك الواسع ، والطويل المدى للحكومة الأمريكية فى إعداد وممارسة سياسة توسع رأس المال الاحتكارى الأمريكى فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ومن الأمور بالغة الدلالة أن تأثير مجموعة روكفلر أثناء وجود الإدارة الجديدة للحزب الديمقراطى ظلت كما هى .

ففى عام ١٩٦٠ أصبح دين رأسك ، الذى كان يشغل من قبل منصب رئيس صندوق روكفلر ، وزيراً لخارجية أمريكا (١٦٤ : ص ٢٥٥) . فى عام ١٩٦١ عين ج. ماكهون مديراً لوكالة المخابرات المركزية ، وهو أحد كبار المساهمين فى " سوكال " وقد أصبح فيما بعد عضواً بمجلس إدارتها (٧٥ : ص ١٠٣) . وفى نهاية الستينات أثناء حكم كنيدى أنشئت مجموعة خاصة لشئون التنمية العالمية ورأسها ر. بيترسون ، الذى كان رئيساً "لبنك أوف أمريكا" واشترك فى هذه المجموعة ج. روكفلر (١٤٠ : ص ٢٠١) . لقد ظلت "آلية التلاحم" بين الإدارة الأمريكية والاحتكارات تعمل دون توقف.

كان الأساس الجديد لتكتيك الحكومة الأمريكية هو مبدأ "ردع" و"إخماد" الثورات . فى المجال السياسى كانت حكومة الولايات المتحدة تسمح بالإصلاحات الديمقراطية ، أما فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فكانت تسمح بزيادة التعاون بين رأس مال الدولة الاحتكارى ورأس المال القومى من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية فى الدول النامية.

كانت المهمة الرئيسية لسياسة "الحدود الجديدة" فى الشرق الأوسط هى إزالة بقايا الإقطاع الصارخ ، إعداد نظام إنتاجى اجتماعى لبلاد المنطقة يلائم الظروف الجديدة . وكان الغرب ، فى إطار تركيبة "المستعمر - المستعمرة"، على استعداد للتنازل عن قشرته الاستعمارية ، وتقديم العون لتنمية هذا الجزء من نظام الإنتاج الاجتماعى "للمستعمرة" المرتبط مباشرة "بالمستعمر" بل والنظام ككل.

فى بداية الستينات أصبحت الحاجة مُلحة لتغيير التكتيك فى التعامل مع العربية السعودية . وكنا قد أشرنا سابقاً إلى إختلاف محدد للأهداف النهائية لنشاط أرامكو ورأس مال الدولة الاحتكارى فى العربية السعودية. كانت سياسة "التكامل" التى أعلنتها أرامكو بمساعدة لجنة تنمية الصناعة العربية لا تزال غير فعالة بسبب ضعف البرجوازية القومية ، لكن الشركة لم تكن تسعى لعمل شئ أكثر من ذلك.

واختارت رأسمالية الدولة الاحتكارية الحكومة كركيزة جديدة لها فى العربية السعودية لما لها من إمكانات جبارة ، واضعة فى اعتبارها دخول البترول المتنامية . كان الغرب يضع فى حسبانه أن النمو المحدود للاقتصاد القومى سوف يعيق مسيرة حركة الكفاح ضد الاستعمار فى المملكة . وقد ساعد السعى لتعويق مسيرة حركة الكفاح صد الاستعمار على فعالية علاقات الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالعربية السعودية كما ساعد فى مجال العلاقات الدولية ومجالات السياسة الخارجية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

ولم تتوقف مشكلة حدود النمو الاقتصادى الذى يسمح به الغرب، الأمر الذى يتضح من التوصيات الآتية التى طرحها الاقتصادى الإنجليزى أ. نيروز على الاحتكارتات البترولية "إذا طالبت الحكومة بنصيبها فى إنتاج الأجنبى ، وكانت هناك حاجة إلى الاستثمارات فى المدارس والطرق وفى سد الحاجات الاجتماعية ومشروعات المرافق الأخرى ، التى ترغب هذه الحكومة فى إقامتها ، فإن من الضرورى إثناءها عن استخدام مواردها فى تحقيق هذه الأهداف على أن يقوم رأس المال الخاص بتنفيذ مثل هذه الاستثمارات . ومن الواجب إقناع الأخير بممارسة مثل هذا النشاط الذى لا ينجذب إليه المستثمرون الأجانب فمن الأفضل له استخدام رأس المال حيث لا يمكن أن يعمل رأس المال الأجنبى" (٢٢٤ : ص ١٦٦).

فى الستينات ازداد نشاط الشركات الفرنسية والألمانية الغربية والإيطالية فى البلاد ، واتسع التعاون مع الغرب فى مختلف المجالات وخصوصاً على مستوى الحكومات ، ففى أبريل عام ١٩٦٣ تم توقيع إتفاقية التعاون الفنى والثقافى مع فرنسا ، وفى مارس عام ١٩٦٤ وصل إلى المملكة وفد من رجال الأعمال الفرنسيين لدراسة إمكانات السوق السعودية . وفى فبراير ١٩٦٥ أجرى وفد برلمانى إنجليزى مباحثات بشأن زيادة التجارة ، وفى أبريل من العام نفسه تم توقيع إتفاقية مع الحكومة الإنجليزية بشأن إرسال مدرسين إنجليز للعمل بالكليات والمدارس السعودية المتوسطة . وفى ديسمبر عام

١٩٦٥ أعلن عن إتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وإنجلترا حول إنشاء نظام للدفاع الجوى. وفى مايو عام ١٩٦٦ أكدت وزارة الدولة الأمريكية الوعد المذكور آنفاً والذى كان الرئيس الأمريكى جون كنيدى قد قطعه بشأن الحفاظ على أمن وسلامة الدولة السعودية (٢٢ : ١٩٦٣/٤/١٧ ، ١٩٦٤/٣/١٤ ، ٢/١٧، ٢/٢٠ ، ٤/٢٤ ، ١٩ ، ٨ ، ١٩٦٥/١٢/١٣ ، ١٩٦٦/٥/٤) .

لكن كثيراً ما كانت الغيوم تظلل سماء العلاقات بين العربية السعودية والغرب فى مجال البترول. فقد قام النظام الملكى السعودى رداً على المساعدات الأمريكية المستمرة لإسرائيل بتكثيف نشاط سياسة مقاطعة الشركات الأمريكية المتعاونة مع إسرائيل. وفى ديسمبر ١٩٦٦ أدرجت ثلاث شركات أمريكية ضخمة فى القائمة السوداء من بينها شركة "كوكاكولا" التى تم إغلاق مصانعها الموجودة فى المملكة فى سبتمبر ١٩٦٧ (٢٢ : ١٩٦٦/١٢/٢٩ ، ١٩٦٧/٩/٧) . غير أن مثل هذه المواقف الخاصة لم تكن هى الطابع المميز للعلاقات المتعددة والمتنامية بين النظام الملكى السعودى والغرب.

حكم الملك فيصل

فى الثانى والعشرين من مارس عام ١٩٦٤ إتخذ مجلس كبار الأمراء، ورجال الدين قراراً بنقل سلطة الدولة إلى فيصل ولى العهد مع احتفاظ الملك سعود بالعرش.

وفى هذه المرة (خلافاً لما حدث عام ١٩٦٠) عمل فيصل، مستشعراً دعم رأس مال الدولة الاحتكارى وغالبية الأسرة المالكة له، على ألا تضيع السلطة من يديه. وفى الثانى من نوفمبر عام ١٩٦٤ أجبر سعود على التخلى عن العرش وتم إعلان فيصل بن عبد العزيز ملكاً على العربية السعودية.

ولهذا الرجل أهمية بالغة فى تاريخ العربية السعودية، ويمكن مقارنته بأبيه ابن سعود الذى أسس الدولة السعودية. ففى عهد فيصل (١٩٦٤ – ١٩٧٥)

أعدت ونفذت سياسة البلاد فى علاقتها بالغرب ، والتى بفضلها تحولت العربية السعودية فى عصرنا الراهن إلى حليف جاد لرأس مال الدولة الاحتكارى فى المشرق العربى بل وفى بلدان العالم النامى الأخرى.

فى عام ١٩٦٤ ، كان فيصل يبلغ من العمر ثمانية وخمسين عاماً. وكان آنذاك يمتلك خبرة إدارية كبيرة ، فقد شغل من قبل منصب أمير الحجاز ورئيس وزراء البلاد . كان فيصل يعد أباً " للدبلوماسية السعودية " فى العائلة المالكة ، كما كان أول وزير للخارجية . اشترك فيصل فى الحروب التى خاضها ابن سعود لتوحيد العربية السعودية ، وأظهر قدرات فائقة كقائد عسكرى . وفى عام ١٩٣٢ بدأ فى إجراء مباحثات مع " سوكال " بشأن تقديم امتياز لها ، وقد اكتسب بعض الخبرة العملية من ذلك بل وأصبح واحداً من "الآباء الروحيين" لأرامكو.

تلقى فيصل تعليماً منزلياً تقليدياً ولكنه مع الزمن استطاع أن يسد جوانب النقص فيه . كان فيصل يجيد اللغتين الإنجليزية والتركية ، كان رجلاً مثقفاً من الطراز الأوروبى . كان جد فيصل لأمه من سلالة محمد بن عبد الوهاب مؤسس التيار الوهابى فى الإسلام ، وقد أكسبه جده شخصية دينية عميقة كانت أساساً لما تكون لديه بعد ذلك من وجهات نظر شديدة العداوة للشيوعية . وكان ابن سعود يقدر مكانة ابنه الصغير ويرسله فى بعثات مهمة خارج البلاد.

وقد زار فيصل ، خلافاً لأخيه الأكبر سعود ، عديداً من البلدان ، فى العشرينات ، والثلاثينات : زار بلدان أوروبا الغربية كلها والاتحاد السوفيتى. وقد تركت معرفته بالعالم الخارجى تأثيراً محدداً عليه وبينت له أهمية القيم الغربية المعاصرة غير التقليدية والتى ، رغم هذا ، لم تزحزح قيم المجتمع السعودى التقليدية.

كان لهذا العقل العميق اللماح ولخبرته الكبيرة كإدارى ودبلوماسى، ومعرفته بالعالم خارج حدود العربية السعودية ، وعلى الأخص الغرب ، وخبرته

فـى التعامل العملى مع رجال السياسـة والأعمـال الغربيين ، كان لكل هذا أثر فـى تكوين العقلية البراجماتية التى كان يتمتـع بها فيصل بالرغم من تدينـه . كان هـذا الرجـل ، ولم يكن هنـاك غيره ، ملائماً آنـذاك لكل من النظام الملكى السعودى وللغرب .

ولا يسـعنا إلا الإتفاق مع التحليل السليم الذى قدمه الصحفى الإنجليزى د. هولـدن لشـخصية الملـك فقـد كان فيصل – فـى رأى هولدن – يسـتجيب محكمـة للضغـط السياسـى والاقتصـادى الجديـد ، لم يكن ثائـراً ، على العكس ، كان محافظاً ... ومسلماً مؤمناً شديد الصرامة (١٩٩ : ص ١٣٣).

فى السـابع من نوفمبر ١٩٦٤ نشـرت صحيفة "النداء" البيروتية أول حديث لفيصـل باعتبـاره ملـكاً . وقد أعلـن فيه ، بصفـة خاصة ، أنه لا يوجد شـئ يسـتدعى إجراء تعديلات مهمة فى البلاد ، قال "ولكنى فى الوقت نفسه آمل أن أحقق برنامجاً واسـعاً لخير المملكة وخير شـعبى ... لقـد بدأنا فى العامين أو الثلاثـة الأخـيرة بإجراء عـدد من الإصلاحات فـى العديد من مجـالات الإدارة والاقتصـاد . وإذا حدث شـئ ما جديد غداً فسـوف يكون مجرد اسـتمرار لتلك الإصلاحات" (الاقتباس من المرجع ١٩٥ : ص ١٣٦).

كانـت البرجوازية القومية أول من اسـتقبل وصول فيصل إلى السـلطة فى عام ١٩٦٤ بحماسـة شـديدة باعتباره ضماناً للتحقيق التام لبرنامجها ، وقد ذكر أحد رجال الأعمال السعوديين "لقد خسرنا بسبب بقاء فيصل على العهد الذى قطعه على نفسـه لوالده أحد عشـر عاماً وجبلاً من الذهب (كان فيصل قد عاهد أباه على ألا يدخل مع أخيه فى منافسة على العرش – أ. ياكوفليف) (٢٠٤ : ص ٩٧).

بـدأ فيصـل بإجراء إصلاحـات كثيرة قبل توليه السـلطة وسـيما بمدة طويلة مسترشـداً بخطة واضحـة لعمل تغيرات جذرية . وقـد أعلن فى خطابه فـى اجتماع مجلس الوزراء فى السـادس من نوفمبر ١٩٦٢ (كان فيصل رئيسـاً للوزراء آنذاك) عن برنامجه الذى أصبح معروفاً باسـم "النقاط العشـر" (٣٨ : ص ٦ – ٨ ، ١٠ – ١١).

١ـ هدف الحكومة هو العمل على تنمية المجتمع السعودى فى المجال الاجتماعى ، وفى مجالات الثقافة والتعليم . وسوف يتغير شكل الحكم فى العربية السعودية بما يلائم التغيرات فى المجتمع السعودى . سوف يتم إعداد القانون الأساسى للدولة استناداً إلى القرآن والشريعة وزيادة صلاحيات مجلس الشورى التابع للملك.

٢ـ تعمل الحكومة وفقاً للقانون المنظم لنشاط الإدارة المحلية . وعندما يصبح التشريع الجديد سارياً فإنه سوف يساعد على النمو الإدارى والسياسى والاجتماعى لمملكتنا الفتية.

٣ـ تقيم الحكومة محاكم مستقلة "باعتبارها رموزاً للعدالة ، متوخية تحقيق الهدف الأساسى لديننا".

٤ـ تقرر إنشاء مجلس للقضاء يضم البارزين من رجال القانون والقضاء ويتولى دراسة وحل المشكلات الجديدة التى تظهر فى حياة المجتمع.

٥ـ تدرك الحكومة واجبها فى نشر تعاليم الإسلام والدفاع عنها بالقول والفعل.

٦ـ قررت الحكومة إتخاذ تدابير عاجلة بشأن تحسين ظروف نشاط الجمعيات القائمة على حماية العقيدة والأخلاق.

٧ـ توفر الحكومة للمواطنين ، إنطلاقاً من وعيها بأن من واجباتها الأساسية تحسين ظروف معيشة الشعب ، المساعدة الطبية المجانية داخل المملكة وخارجها ، وسوف تقوم أيضاً بتخصيص الدعم من أجل تخفيض أسعار المواد الغذائية ، وإقامة نظام للتأمين الاجتماعى للمسنين وغير القادرين على العمل . وسوف يتم عمل تشريعات العمل التى تحمى الطبقة العاملة من البطالة.

"سوف نحقق مستوى المعيشة الذى لا يزال حلماً فى كثير من بلدان العالم ، وسوف نحقق العدالة الاجتماعية دون أن يفقد الناس الحرية والحقوق والملكية الخاصة".

٨ـ ترى الحكومة أن النمو الاقتصادى والتجارى والاجتماعى الذى بدأ فى المجتمع فى السنوات الأخيرة لا يزال يفتقر إلى التنظيم. وسوف تنشئ الحكومة جهازاً خاصاً لتصحيح هذا الوضع، ويمكنه العمل على زيادة النشاط فى هذه المجالات وجذب رأس المال إليها.

٩ـ سوف يكون الاستقرار المالى والنمو الاقتصادى هو المبدأ الأساسى للحكومة. وسوف تعمل الحكومة على رفع مستوى معيشة جميع الموطنين. وأهم برنامج فى هذا الصدد هو إنشاء شبكة طرق تربط بين جميع مدن وأجزاء المملكة، وكذلك تخصيص ملايين الريالات لدراسة مشكلات مصادر المياه.

سرعان ما تصبح المملكة العربية السعودية دولة صناعية تستطيع أن تكتفى ذاتياً من إنتاجها الزراعى، ومن مصادر الدخل المختلفة.

وإلى جانب الميزانية المخصصة فقد قررت الحكومة توجيه كل المبالغ التى تحصل عليها من أرامكو لسداد ديون السنوات السابقة، وإلى مشاريع مثل بناء الطرق والسدود وإلى المطالب الاجتماعية الأخرى.

سوف يتم إنشاء هيئة عامة لشئون البترول والثروات الطبيعية، وكذلك بنوك زراعية وصناعية.

١٠ـ مشكلة الرق مطروحة أمام الحكومة السعودية، وقد إتخذت الدولة خطوات نحو إلغائه. وقد تم تحريم استيراد أو تصدير أو بيع العبيد، وتدرس الحكومة مسألة الإلغاء التام للعبودية مع تعويض الملاك.

فتح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذى طرحه فيصل الطريق نحو حل المشكلات الجوهرية للمجتمع السعودى من منطلق ممثلى الطبقة الحاكمة بعيدى النظر. ويمكننا هنا أن نعقد مقارنة بين هذا البرنامج وبرنامج "الثورة البيضاء" الذى طرحه شاه إيران عام ١٩٦٣. فبالرغم من

الإختلاف التام فى الإصلاحات الاقتصادية المبدئية ، والظروف الاجتماعية وفى مدى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت من قبل ، وأيضاً بالرغم من الإختلاف البارز للحياة السياسية فى كل من البلدين آنذاك ، فإن التشابه فى أهداف الحكام هنا وهناك كان دافعاً . فقد كان الدافع وراء هذه الإصلاحات الواسعة سواء فى العربية السعودية أم فى إيران هو من ناحية "توفير شروط تسريع عملية إعادة البناء الرأسمالى ... وعلى أساسها يتم تطوير البلاد إقتصادياً بشكل سريع وراسخ .. ومن ناحية أخرى إصلاح الوضع السياسى الداخلى وتفادى حدة التناقضات الإجتماعية عن طريق تحسين وضع قطاعات عريضة من الشعب فى أثناء إجراء هذه الإصلاحات ..." (٩٤ : ص ٣١٩).

كان تعاظم دور الدولة سواء فى مجال الاقتصاد أم فى مجال السياسة فى كلا البلدين هو الشرط والنتيجة الأولى لإجراء الإصلاحات سابقة الذكر. لقد وضع برنامج فيصل نهاية لاحتكار المؤسسات الدينية فى مجال الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، فى الوقت نفسه لم يكن هذا البرنامج يشكل بأى درجة رفضاً للإسلام بإعتباره أساساً أيديولوجياً . وقد اعتبر فيصل " أن كل ما يسمونه فى عالمنا اليوم تقدمياً وما يدعو إليه الإصلاحيون ، سواء كان هذا التقدم إجتماعياً أو إنسانياً أو إقتصادياً ، موجود فى الإسلام وفى القوانين الإسلامية" (الإقتباس من المرجع ٢٠٦ : ص ٦٠).

وقد استقبل الغرب وصول فيصل إلى السلطة بإرتياح أيضاً ، فقد إتفقت "نقاطه العشر" بشكل عجيب من مشروعات الغرب التى تنطلق من مبادئ " إخماد " و " إعاقة " الثورة.

ويمكن التكهن بأن فيصل قد استرشد فى وضعه لبرنامجه بمقترحات بعثة البنك الدولى للتعمير والتنمية التى ظلت تعمل فى العربية السعودية طوال عام ١٩٦٠ تقريباً . وقد كانت اللجنة قد أوصت بـ : إقامة هيئة مركزية للتخطيط ووزارة للثروة المائية ، وإعادة تشكيل وزارة الزراعة ، بذل أقصى جهد للإسراع من الإنتهاء من مشروعات المرافق ، إجراء البحوث بخصوص

مشـروعات المياه والزراعة والنقل والتعدين ، توسـيع برنامج التعليم والتدريب المهنى ، تشجيع الاستثمارات القومية الخاصة بكل الوسائل إلى حد ما السماح لها بإحتكار بعض المجالات الإقتصادية (٢٠٧ : ص ٣١٩).

وهكذا فإن إجراء عدد من الإصلاحات الإجتماعية فى العربية السعودية جاء نتيجة لتصاعد حركة التحرر القومى فضلاً عن أنه كان رد فعل من جانب الإمبريالية الساعية لكبح تصاعد هذه الحركة ، وقد دأب الغرب من ناحية أخرى على وضع مشروعات الإصلاحات الحتمية المناهضة للإقطاع فى البلاد تحت سيطرته.

ومن الملاحظ أن النقطة الأخيرة من برنامج البنك الدولى للتعمير والتنمية تتفق تماماً واستراتيجية برنامج فيصل ، بالرغم من أن فيصل ، مثله مثل الغرب ، أولى اهتمامه الأساسى للقطاع الحكومى معتبراً إياه ركيزة النظام الرأسمالى القومى . أما باقى نقاط البرنامج فقد استعارها فيصل مباشرة من مطالب مختلف القوى السياسية والإجتماعية فى المجتمع السعودى . وهناك أربع من "النقاط العشر" التى طرحها فيصل (وضع الدستور ، وإقامة نظام للتأمين الإجتماعى والصحى ، تطوير الزراعة والصناعة القومية وإلغاء الرق) طرحتها فى أوائل الخمسينات القوى التقدمية بإعتبارها أهدافاً لنضالها . وقد أشار الكاتب الأمريكى أ. لينتشوفسكى فى هذا الصدد إلى أن " البرنامج " كان أكثر تقدمية فى جانبه (العمل) البراجماتى عنه فى الجانب (النظرى) (٢٢٩ : ص ١٧٢).

جدير بالإهتمام أن فيصل قد استعار الجانب " العملى" لبرنامجه من القوى اليسارية بينما استعار الجانب "النظرى" من التقليديين . ولم يقتصر التناقض على كون تلك النقاط الخاصة بالإيمان بالإسلام وسيادة رجال الدين على المحاكم المدنية وزيادة صلاحيات جمعيات حماية العقيدة والأخلاقيات جاءت ضرورية كغطاء للإصلاحات . فقد كان التناقض الموجود فى برنامج فيصل ، كالتناقض فى شخصيته ذاتها ، يتلخص فى أن الإصلاحات التقدمية

الموضوعية التى ساعدت على توسيع وتعميق الانقلاب الإجتماعى البرجوازى فى العربية السعودية قد بدأت فى التحقق على يدى فيصل وإنما على أساس مخطط أيديولوجى دينى وموال للإمبريالية.

لم تكن سياسة فيصل الموالية للإمبريالية وللولايات المتحدة على وجه الخصوص ترجع لأسباب ذاتية فحسب. فالعربية السعودية لم تقع تحت القهر الاستعمارى المباشر. وقد خلقت الهيمنة البريطانية فى العالم العربى حتى الستينات شعوراً خاصاً بالعداء لدى فيصل تجاه إنجلترا إلا أنه كان يعتبر أن علاقة العربية السعودية مبدئياً بالغرب تعود عليها بالفائدة. كان فيصل يرى أن التوسع الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية والذى لا يرتبط بالتبعية السياسية الشكلية هو أمر يختلف عن الاستعمار التقليدى أو السيطرة شبه الاستعمارية التى كانت تمارسها إنجلترا. كان خط السياسة الخارجية لفيصل يختلف جوهرياً عن خط الملك سعود. وعلى سبيل المثال فقد وقف فيصل ضد حلف بغداد و "مبدأ أيزنهاور" بينما كان سعود يستحسنهما بحرارة (٢٠٤ : ص ٩٥).

يقول العالم الأمريكى د. لونج أن فيصل بالرغم من اعترافه بأن الأمبريالية تمثل التهديد الأساسى ليس فقط للعربية السعودية وإنما للعالم العربى والإسلامى فإنه فى الوقت نفسه لم يكن يحمل عداء للغرب. وبناءً على هذا كانت علاقة فيصل بالولايات المتحدة الأمريكية، فى رأى لونج "مزدوجة"، إذ أن فيصل كان ينظر إلى "الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة العالم الحر والمدافع عن العالم العربى والإسلامى ضد الشيوعية، ثم يراها فى موضع آخر النصير الأساسى للصهيونية، كان فيصل يؤمن دائماً أن دعم الولايات المتحدة الصهيونية هو العامل الرئيسى لتطرف العالم الغربى. (٢٠٦ : ص ١٨١).

وفى بداية الستينات كان الغرب يدعم مخطط فيصل مولياً إهتماماً كبيراً للجانب الأول "العمل" من برنامجه . على أن الجانب الثانى لم يكن فراغاً فقد ظهر الإهتمام به بعد ذلك فى السبعينات.

انعكست ثنائية التقليدى وغير التقليدى (القومى والغربى ، والمدنى والدينى ... إلخ) بقدر ملحوظ على كل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العربية السعودية ، وعلى برنامج فيصل . وبالنسبة لدراستنا فإن الأمر المهم هو أن " النقاط العشر" قد أعلنت عن تحولات جذرية فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للبلاد.

ومن وجهة نظرنا فإن من الضرورى الإشارة إلى النقطة السابعة من نقاط البرنامج التى استهدفت المجالات الاجتماعية المختلفة والتى انعكس فيها بشكل لا يقبل الجدل الثبات على مبدأ الملكية الخاصة . وقد أعلن فيصل فيما بعد فى بداية عام ١٩٦٦ فى أحد أحاديثه : "إننا ننوى أن نتحرك إلى الأمام بفضل التخطيط الواسع مسترشدين بقواتيننا الإسلامية وعقيدتنا .. لقد اخترنا النظام الاقتصادى القائم على الاستثمار الحر لأننا مقتنعون بأنه نظام يتلائم بشكل مطلق مع قواتيننا الإسلامية ويوافق ظروف بلادنا ويقدم الإمكانات للناس الذين لديهم المبادرة ولكل الجماعات لكى تعمل للصالح العام . وهذا لا يعنى أن ينمو بلا ضوابط ، سوف تتدخل الحكومة عندما ترى أن هذا أمر ضرورى دون أن يسبب هذا خسارة للمبدأ الرئيسى ..." (الاقتباس من المرجع ٢٠٦ : ص ٦١) . وعلى هذا النحو أصبح المضمون الأساسى للفترة الثانية من تاريخ العربية السعودية هو الإصلاح البرجوازى ، وقد كانت هذه الإصلاحات فى ظروف القرون الوسطى التى تعيشها البلاد تمثل برنامجاً إيجابياً وخطوة إلى الأمام .

لم تسمح سياسة " الحدود الجديدة " بكل هذا وإنما رحبت به كما ذكرنا من قبل الدوائر الغربية إذ أنها سهلت أولاً نشاط رأس مال الدولة الاحتكارى فى السعودية ثم ، وهو أمر رئيسى ، وضعت بترول المملكة

على طريق التطور الرأسمالى . وحقيقة الأمر ، كما كتبت ن. سيمونيا، هى أن "نفى الاستعمار" ، موته ، كموت الإقطاع والرأسمالية لا يعنى إلا تحويل علاقات الإنتاج الاستعمارية ، ولكنه لا يمس بأى قدر تلك القشرة التى جرى داخلها هذا الإنتاج والذى على أساسه استمر كل الاستغلال المتنامى للمستعمرة من جانب المستعمر" (١٣١ : ص ٢١٧).

وهكذا نرى أن الغرب والعربية السعودية قد اجتمعا على تحديد أهداف التنمية . وكان هناك إتفاق أيضاً فى تحديد طرق التنمية التى كان من الضرورى أن لا نكون راديكالية ، وأن تتم فى إطار التوجه الرأسمالى . غير أنه لم يكن هناك إتفاق بشأن مسألة حدود هذه التنمية . فكما حدث من قبل وضع رأس المال الاحتكارى الأجنبى ورأس مال الدولة الاحتكارى حدوداً للنمو الاقتصادى والاجتماعى للعربية السعودية ، بحيث تكون كافية للحفاظ على السعودية داخل إطار نظام "المستعمر – المستعمرة" . على أن النظام الملكى ، وقد وضع لنفسه مهام موضوعية لتنمية البلاد ، ساعياً لتأكيد ذاته ، رسم بهذا حدوداً للتنمية أكثر بكثير من التى وضعت له . وقد أدت مشكلة حدود التنمية هذه وبعد مرور عشر سنوات إلى أزمة حقيقية فى العلاقات بين العربية السعودية والغرب.

كان برنامج فيصل أساساً لطابع جديد فى علاقات العربية السعودية مع الغرب . فقد أشار البرنامج إلى الإتجاه الذى يجب إتخاذه لتطوير المملكة، وإقامة دولة رأسمالية متطورة تمتلك اقتصادياً صناعياً زراعياً ومصادر متعددة للدخل . ولم يتحقق هذا البرنامج بأكمله ولكنه لا يزال يحتفظ بأهميته ومغزاه حتى الآن.

تغير طابع علاقات أرامكو والحكومة السعودية

يرى الكاتب الإنجليزى د. لونجريج أن السيتنات هى "فترة النشاط المهم والنجاح المتصل" لأرامكو (٢١١ : ص ٣٩١) . اكتشفت آبار جديدة منتجة للبترول ، ازدادت الكميات المستخرجة منه ، كما تنامى حجم العمليات

المرتبطة باستخراجه . وفى الوقت نفسه وبالتحديد فى الستينات بدأت هناك تغيرات نوعية فى العلاقات بين العربية السعودية وأرامكو . كان السبب وراء هذه التغيرات هو أن الحكومة السعودية لم تكن راضية عن المستوى المتدنى لنمو قوى الإنتاج فى البلاد والبناء الاقتصادى الاستعمارى الخالص الذى سيطر عليه قطاع التصدير.

كان نمو قوى الإنتاج مرهوناً بالدرجة الأولى بزيادة دخول الدولة الأمر الذى كان مرهوناً بدوره بقطاع البترول فحسب وعلى هذا كان من الضرورى، فى المقام الأول ، تغير علاقة الدولة بقطاع اقتصاد البترول والتصدير ، أى "بالشركة الكبرى" أرامكو . كان من الطبيعى ، عندئذ أن تظهر فكرة تأميم هذه الشركة ، وترتبط هذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً باسم عبد الله تريكى خبير البترول السعودى البارز . كان تريكى أول من طرح قضية تأميم استخراج البترول ، وقد حاول "وإن لم يحرز نجاحاً فى هذا ، كسر نظام الاحتكارات الاستعمارية ، على أن الحاجة لذلك آنذاك لم تكن ماسة.

أنهى عبد الله تريكى (المولود عام ١٩٢٥) دراسته الجامعية فى ولاية تكساس الأمريكية . وفى عام ١٩٤٥ عين مديراً عاماً لإدارة النفط والثروة المعدنية (أصبحت وزارة فيما بعد) . ومنذ توليته هذا المنصب بذل تريكى كل جهده لإعادة الثروات الطبيعية للبلاد تحت السيطرة القومية معلناً أن أرامكو هى التى تسيطر على اقتصاد البلاد ، وتهب مصادرها وتعيق من تقدمها (٢٤٥ : ص٣١٧) . كما أعلن : "تريكى" أرامكو بأنها تخرق إتفاقها مع الحكومة بعدم إعادتها للمناطق التى لا تستغلها وبحرقها للغازات الطبيعية فى الوقت الذى تقوم فيه البلاد باستيراد البوتان من إيطاليا . ولم تتوقف أهداف تريكى عند مجرد مسألة العوائد فقد طالب : (١) بزيادة الرقابة السعودية على أرامكو فى جميع المستويات (٢) تحويل أرامكو إلى شركة مشتركة (٣) إعطاء الشركات الأخرى إمتيازات جديدة فى المناطق التى ينبغى على أرامكو إعادتها وبشروط أكثر فائدة للبلاد.

وقد تمت الاستجابة بدرجة محددة إلى الطلبين الأول والثالث. على أن المطلب الثانى، والذى كان يعنى فى جوهر الأمر بداية تأميم، قد قُبل بالرفض الحاسم من اللجنة. فالدول العربية، على حد قول و. بيدج، أحد قادة أرامكو آنذاك، لا تملك الحق فى فسخ العقد "ما لم تدفع على وجه السرعة التعويض المناسب بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر الناجمة عن فقد دخولها فى الفترة المتبقية على إنتهاء العقد" (الاقتباس من المرجع ٢٢٤ : ص ١٧٠). ولم تكن العربية السعودية فى تلك الفترة تستطيع حتى أن تحلم بمثل هذا التعويض.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة إمكانية تأميم الشركة قد وردت من قبل لا فى الوثائق السرية لوزارة الدولة فى الولايات المتحدة فحسب وإنما على صفحات المؤلفات العلمية أيضاً. فالباحث ا. بنروز يرى أن حكومة الدولة المنتجة للبترول لها الحق فى فسخ العقد ما دامت قد أبرمته مه شخص خاص (أو هيئة) لا مع حكومة. ويعترف بنروز أن من حق الشركة الحصول على تعويض ولكن التعويض عن خسائر فى عوائد مستقبلية يبين أن هذه الادعاءات باطلة (٢٢٤ : ص ١٧٠).

وقد أدرك تريكى أن نجاح العمل ضد شركات البترول الجبارة ممكن فقط بشرط وجود جبهة موحدة من الدول العربية المنتجة للبترول. وفى عام ١٩٥٧ طرح تريكى فكرة الدعوة للمؤتمر العربى للبترول الذى انعقد فى إبريل عام ١٩٥٩ فى القاهرة. وفى سبتمبر ١٩٦٠ أعلن عن إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول – الأوبك. وقد خرج المؤتمر بالمطالب الآتية: (١) يجب اعتبار الدورات البترولية العربية ملكية خاصة وبالأمة العربية كلها"، (٢) يجب وضع دخول بترول العربية السعودية لصالح حاجات هذه الأمة"، (٣) يجب إعادة النظر فى الامتيازات البترولية بما يتلائم "والمطالب المعاصرة للشعوب" (٢٤٦ : ص ٩٢).

لاقى شعار عبد الله تريكى "بترول العرب للعرب" ترحيباً فى سائر أنحاء المشرق العربى. ورأت جماعة التكنوقراطيين البتروليين لدى الأوبك

(كما أسموهم فى الغرب) أنه فى حالة تأميم صناعة البترول سوف تزداد دخول الحكومات أكثر مما هى عليه فى وجود نظام الامتياز، بالإضافة إلى أن " قضية السيادة السياسية هى قضية أساسية و يجب حلها حتى فى مواجهة الخسائر المؤقتة للأرباح " (٢٤٦ : ص ١٧٩) . وأصبح تريكى "رسول التأميم" ذا خطورة شديدة على شركات البترول . وفى مارس عام ١٩٦٢ قام الملك سعود تحت ضغط أرامكو بإقالته من منصبه الوزارى . وفى مارس ١٩٦٤ سحب الملك فيصل من تريكى الجنسية السعودية.

كان أحمد الشقيرى وزير الخارجية يؤيد تريكى داخل الحكومة وقد أعلن من مرة عن ضرورة إعادة " البترول العربى إلى العرب "كما أدان بشدة سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط . ومن الجدير بالإهتمام أن شقيرى قام فى سبتمبر عام ١٩٦٢ بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى . وفى اغسطس عام ١٩٦٣ تم ابعاده عن الوزارة (٢ : ٥/١٥ ، ١٩٥٨/٨/١٥ ، ١٩٦٣/٨/٣١).

ويبدو موقف كل من الملكين مثيراً للدهشة ، فقد كان من الأحرى بفيصل الذى بدأ بالإصلاحات الجذرية فى العربية السعودية أن يقدر أهمية نشاط تريكى لمستقبل البلاد ، الأمر الذى كان الملك يدعو إليه فى الواقع.

الواقع أن فيصل كان يسعى إلى الإصلاح ، ولكنه كان يستهدف أموراً أخرى . كانت سياسة عبد الله تريكى وأحمد الشقيرى تعبر بوضوح عن توجه معاد للإمبريالية . وكما ذكرنا من قبل فقد قام النظام الملكى بإتخاذ عدد من المواقف المعادية للإمبريالية (باندونج ، رفض الانضمام إلى حلف بغداد ، إلغاء القاعدة الأمريكية فى الظهران) ولكن ما أن وصل الأمر إلى حد المساس بالجوهر الأساسى لعلاقاته مع الغرب حتى وقف هذا النظام موقف الدفاع عنها.

ومع ذلك فقد استمرت أفكار تريكى حية ، فبعد أن اعترف النظام الملكى السعودى على لسان تريكى بالهدف القومى ، لم يعد بمقدور هذا النظام العودة إلى الوضع القديم للبلاد كغدة لإفراز المواد الخام . فقد ظهرت

عـدة عوامل داخلية وخارجيـة أعاقت هذا التراجع ومن بين هـذه العوامل ، قيام حركة التحرر القومى فى المشـرق العربـى . وكان لتفاعل العوامل الخارجية والداخلية وتشـابكها أثر كبير فى تاريخ العربية السـعودية ، فقد شـكل التأميم السـريع لأرامكو ومصالح رأس مال الدولة الاحتكارى تهديداً شـديداً على وجود تركيبة "المسـتعمر - المسـتعمرة" بالشـروط السـابقة وكذلك مصالح "النظام المللكى إذ كان باسـتطاعته (التأميم) أن يجر وراءه تحولات جذرية فى المجتمع السعودى.

اسـتطاع فيصـل أن يفعل ما لم يسـتطيع سـعود عمله : صـادر المبادرة التقدميـة للقـوى الوطنيـة القومية وأفـرغ مخططات تريكى مـن مضمونها السياسـى محدداً إياها فى مجـرد إطار اقتصادى . وقد لخص سـتوكينج الأمر بقوله إن سـعود كان يجـرى الإصلاحات ببطء شـديد بينما كان تريكى يريـد تحقيـق إصلاحات سـريعة للغايـة ، ولهذا فقـد وصل فيصل للسـلطة (٢١١ : ص ٣٢١).

كان فيصل يتبع الأسـلوب نفسه الذى أتبعه العديد من النظم الملكية قبله . وقد كتب لنين عن الوضع نفسـه المشـابه فى روسـيا عام ١٩٠٥ باعتباره خطـاً هابطاً لسياسـة التنميـة " فبعد أن تنتهـى الأزمة وتمـر العاصفة وتظل الأوضـاع كما هى ، يأخذ الحكام فى تحقيـق برنامجهم أو (كثيراً ما حدث هذا) يأخذون فى تحقيق البرنامج الذى وصى به خصومهم " (١٠ : ص ٣١٣).

بالرغم من أن برنامج التنمية الاقتصادية الذى بدأه فيصل كان يتطلب زيـادة دائمـة فى دخول البلاد فإن الملك ، كسـلفه ، لم يفكر فى البداية فى إعـادة النظـر جدرياً فى (التعاون الصديق) مع شـركات البـترول . ففى نهاية الستينات أعلن أحمد زكى اليمانى الذى حل محل تريكى فى مراكز وزير البترول والثروة المعدنية أنه بالنسـبة للعربية السـعودية "ليست هناك ضرورة فـى الوقت الحاضر للتفكير فى إتخاذ إجـراء من جانب واحد . فهذا يتعارض مع معتقداتنـا العملية وجو الصداقة الذى يميز علاقاتنا بشـركات البترول الآن "

(الاقتباس من المرجع ٢٤٦ : ص ١١١) . وفى الوقت نفسه حصلت دول الأوبك فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ على أرباح تصل إلى حوالى ٩٥ مليار دولار نظير موادها الخام بينما حصل الغرب على ٦٠٠ – ٧٠٠ مليار دولار (٨٠ : ص ١٣٠) . ونتيجة لهذا قرر النظام الملكى السعودى زيادة مطالبه المالية.

طالبت السعودية أرامكو ببعض التنازلات المالية فضلاً عن تنازلات أخرى مبدئية . سار النظام الملكى فى هذا الاتجاه مدركاً ، أولاً : قوته المتزايدة (إلى جانب تأييد دول الأوبك) . ثانياً: الروابط المتنامية والوطيدة بينه وبين دول الغرب.

كانت أهمية الصراع المحدود للنظام الملكى مع الشركة (وقد حدث الشئ نفسه فيما بعد عام ١٩٧٣ مع الدول الغربية الكبرى) تأتى فى الدرجة الثانية فمصالح النظام السعودى والغرب كانت متفقة فى أساسها. وكان النظام يرى أن الشرط المهم لتحقيق أهدافه هو التعاون مع رأسمال الدولة الاحتكارى ، ولكنه كان مليئاً بالعزم على الحصول من الغرب على الاعتراف به كشريك وليس على أساس أن المشروع استغلالى (الأمر الذى قد يعنى تغيراً من ناحية المبدأ فى نظام " المستعمر – المستعمرة" . وأصبح النضال ، من أجل تغيير طابع العلاقات مع أرامكو ومن أجل الاعتراف بمبدأ " المشاركة " كهدف من أهداف دول الأوبك الذى أعلنه اليمانى ، هو الخطوة الأولى نحو ذلك التغيير.

وقد فهمت هذه " المشاركة " على أنها شراء الدولة لجزء محدود من أسهم الشركات المنتجة للبترول ، والاشتراك بمقدار هذه الأسهم فى العمليات وفى أرباح الشركة . كانت المشاركة ضرورية لتحل محل أو حتى لوقف التأميم الذى أصبح القضية الأولى لدول الأوبك . وقد أوضح اليمانى أن "المشاركة" غير التأميم.

بالنسبة إلى نشاط تلك الدول كالعراق وليبيا (وقد كانتا المحرك المستمر للنظام الملكى السعودى) كانت مطالب السعودية تعد متواضعة،

ومع ذلك لم تكن أرامكو فى عجلة من أمرها ، وفى الخطاب الذى وجهته الشركة إلى أحمد زكى اليمانى أعلنت أنه : "رداً على طلب فخامته فإن أرامكو ومساهميها يرحبون بالمبدأ الذى طرحه سيادته بشأن مشاركة الحكومة السعودية لشركة أرامكو بنسبة ٢٠ ٪ " (الاقتباس من المرجع ٢٦ : ص ٢٢٠) . وفى العشرين من ديسمبر عام ١٩٧٢ ثم عقد الإتفاقية العامة التى تحصل العربية السعودية بموجبها على ٢٥ ٪ من أسهم أرامكو مع تعويضها بمبلغ فى حدود ٥١٠ ملايين دولار . وبموجب هذه الإتفاقية أيضاً تصبح العربية السعودية مع نهاية يناير ١٩٨٢ مالكة لنسبة ٥١ ٪ من أسهم أرامكو.

كانت هناك دوافع أخرى لتراجع أرامكو بخلاف مخاوفها من التأميم وضغط النظام الملكى .

أولاً: بدأ الخلاف يشتد بين شركائها ، فقد كانت شركتنا "تكساكو" و "سوكال" مهتمتين بسرعة زيادة مستوى استخراج البترول وذلك فى وقت كانت "إيكسون" تقف فيه موقفاً مخالفاً . وأعلنت "موبيل أوبل" فى عام ٢٧٩١ أنها تعطى لنفسها الحق فى مخاطبة الحكومة السعودية مباشرة إذا لم تتوج الجهود المشتركة لأرامكو بالنجاح (٥٢ : ص ٢٢٢ : ص ٦٨١).

ثانياً: قامت الاحتكارات البترولية الغربية بزيادة مقدار اشتراكها فى مجالات صناعة الطاقة الأخرى التى تحولت إلى مجتمعات للطاقة (١٣٧) . ووفق معطيات .ج. ستورك فمن خمس عشرة شركة أمريكية مشهورة زادت فى الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩ من نصيبها فى استخراج الفحم فى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة من ٤٠,٩ إلى ٥٣,٣ ٪ إلى جانب أن خمساً وعشرين شركة بترول رئيسية فى الولايات المتحدة ، من بينها "إيكسون" و "تكساكو" اشتركت ولو فى مرحلة واحدة من مراحل إنتاج الطاقة الذرية أو فى إنتاج البترول الصناعى . وقد اشترت هذه الشركات رواسب الطين الصحفى والرمال البترولية . كما أخذوا فى التحكم فى الغاز المسخرج وأصبحوا يمتلكون ٤٠ ٪ من احتياطيات

اليورانيوم فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٣٧ : ص ١١٥ ، ١١٧ : ص ١٨٧، ٢٤٦ : ص ١٢٢).

ثالثاً: وهو أكثر الأمور جوهرية أن ارتباط الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على نحو أكبر ببترول الشرق الأوسط قد أخذ فى الزيادة منذ بداية السبعينات فبعد أن قدمت الاحتكارات البترولية الأمريكية بعض التنازلات من أرباحها فى استخراج البترول ، احتفظت فى الوقت نفسه بالسيطرة على البترول السعودى وعلى السوق الأوروبية ، وبفضل التكامل الأفقى استطاعت هذه الاحتكارات أن تعوض خسائرها فى قطاعات صناعة البترول الأخرى . وقد دفعتها الحكومة الأمريكية إلى تقديم تنازلات للعربية السعودية حتى يمكنها ، من ناحية ، تصدير البترول بشكل منتظم وكامل لحلفائها فى أوروبا الغربية ، ولتحتفظ، من ناحية أخرى بالعربية السعودية ضمن حلفائها . كل هذا ساهم فى موافقة أرامكو على دخول الحكومة السعودية شريكاً معها.

على أن نسبة الـ ٢٥ ٪ كانت تتعلق فقط بالاستخراج . وقد عبر رئيس " رويال داتش – شل" إحدى الشركات التى دخلت فى إتحاد البترول العالمى عن وجهة الاحتكارات البترولية فى مشكلة "المشاركة" بقوله : إن " المشاركة " ممكنة فى "مجال استخراج البترول فقط لا فى سلسلة العمليات كلها ... لقد أنشأت الشركات العالمية الأسواق على مدى سنوات طويلة ودفعت فى ذلك ثمناً باهظاً من الجهد والنفقات . و يجب ألا ينتظر أحد منا أن نقدم له أسواقنا على طبق أو يمارس علينا ضغطا . هناك طريق واحد فقط نحو السوق وهو طريق صعب . استثمر نقودك ، اصنع كوادرك ، انشئ مصانعك ، أقم شبكة تسويق بضائعك ثم سر تدريجياً على طريقك نحو القدرات المثالية على التنافس " (الاقتباس من المرجع ١٢٧ : ص ٢٠٤) . ومع هذا وعلى الرغم من أن "المشاركة" قد عادت بأرباح مادية محددة على العربية السعودية فإنها (أى المشاركة) لم تستطع أن تقوم بدور فعال.

ومن الأمور المميزة للعلاقات بين أرامكو والحكومة السعودية أنه بالرغم من وجود ممثلين سعوديين فى مجلس إدارة الشركة فلم يكن هناك من يمثل الحكومة فى اللجنة التنفيذية أو فى قسم البحوث بها . الأمر الذى جعل السعوديين بعيدين عن المشكلات المهمة . ففى نهاية الستينات عارضت الحكومة السعودية رغبة أرامكو فى زيادة مستوى استخراج النفط معتبرة أن هذا سوف يعجل من نضوب مصادر البترول . عندئذ أعلن ف. جانكرز رئيس مجلس إدارة أرامكو أحمد زكى اليمانى بأن المقادير الحقيقية من احتياطيات البترول فى باطن البلاد ليست ٩٥ مليار برميل كما جرى تأكيد ذلك من قبل وإنما ٢٤٥ ملياراً (حوالى ١٣,٢ مليار طن على التوالى – ياكوفليف) . وقد أوضح ف. جانكرز أنه كانت هناك أسباب مختلفة دفعت الشركة إلى أن تعطى تقديرات منخفضة للاحتياطيات (٢٣٤ : ص ٢٢٤).

وبعد خطاب أحمد زكى اليمانى فى المؤتمر السنوى السادس والعشرين لمعهد الشرق الأوسط الذى عقد فى واشنطن فى الثلاثين من سبتمبر عام ١٩٧٢ واحداً من البرامج المنهجية للنظام الملكى السعودى ويتفق هذا التاريخ وموعد الإنتهاء من المباحث الخاصة بالمشاركة . قال اليمانى : " عندما وجد مبدأ إدراة المصادر الطبيعية بواسطة الشعب ، صاحب هذه المصادر ، إعترافاً عالمياً، وعندما بدأت عملية التأميم ، سارت العربية السعودية فى طريق البحث عن الحل البديل الذى بإمكانه أن يحافظ على إستقرار صناعة البترول وضمان نموه . كانت الدوافع فى هذه القضية هى عدم رغبتنا فى إجراء التأميم الذى يتعارض مع نظامنا الاقتصادى ، والخوف أيضاً من أن يؤثر التأميم سلباً على نمو صناعة البترول . وهذا التأثير السلبى من الممكن أن يشكل تهديداً سواء لمصالح العربية السعودية أو لمصالح شركات البترول والمستهلكين . ولهذا فإن البديل الوحيد للتأميم هو مبدأ (المشاركة)" .

ويواصل اليمانى خطابه معبراً عن قلقه بشأن مصير رأس المال الاحتكارى الغربى فى العربية السعودية ، معلناً عن استعداد النظام الملكى للدفاع عن مصالحه .. "إننى أفهم المشاركة بمعنى أن شركات البترول القومية للدول

المصدرة للبترول تشارك فى عمليات التكرير وتسويق منتجات البترول واستثمار أرباحها الهائلة فى المشروعات المناسبة على أراضى البلاد المستوردة للبترول . إن هذه الاستثمارات سوف تعود بأرباح كبيرة على المستهلكين الذين عليهم ألا يستهينوا بها عل العكس ، عليهم أن يعملوا لتحقيقها ".

ليس هناك شك فى أن وزير البترول والثروة المعدنية كان باستطاعته أن يعلم أن أرامكو مستعدة ولكن "المشاركة" بمعناها الواسع أى بمعنى دفع التعاون مع الغرب إلى درجة جديدة مختلفة نوعياً.

وكان النظام الملكى يدرك أنذاك الإمكانات الكبيرة للاقتصاد السعودى فى سياق النمو الاقتصاى المتعاظم ، على أن الغرب لم يكن راغباً فى التعاون مع العربية السعودية على هذا الأساس.

إن إحجام رأس مال الدولة الاحتكاى عن تغيير طابع النهب الذى ميز علاقاته بالعربية السعودية هو أمر مفهوم تماماً إذ أن هذا الطابع نابع من صميم النظام الرأسمالى . غير أن ظروفاً جديدة أحاطت بالعالم الرأسمالى مع بداية السبعينات ساعدت على ظهو إمكانية إجراء تغييرات فى نظام مثل هذه العلاقات.

فى البداية حدثت تحولات فعلية فى كل مجالات علاقات القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى . وأصبح التقارب والمستوى الاقتصادى العام والبناء الاقتصادى لكل من اليابان وإيطالي وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الغربية ، من ناحية ، والولايات المتحدة ، من ناحية أخرى ، أمراً واضحاً . وفى الوقت نفسه فإن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من إنتزاع رأس المال الاحتكارى الأمريكى لموقع إنجلترا فى العالم العربى تكرر مع مطلع السبعينات عندما اتسعت الإمكانات الموضوعية لنشاط رأس المال الغربى غير الأمريكى فى العالم العربى على حساب الولايات المتحدة ، أو بنفس القدر من الندية معها . وأدى هذا الوضع ، بشكل واضح ، إلى زيادة إمكانية النظام الملكى السعودى للمناورة بين جماعتى رأس مال الدولة الاحتكارى

المختلفتين بالرغم من أن هذه المناورة لم يك من الممكن لها آنذاك أن تفقد رأس مال الدولة الاحتكارى الأمريكى مواقعه المهيمنة فى البلاد.

تعاظمت عمليات تنوع الإنتاج ومركزية رأس المال فى الولايات المتحدة ذاتها . وكانت هذه الظواهر (التى أشرنا إليها من قبل) أمراً مميزاً فى الستينات وخاصة لمجموعة روكفلر . كما كانت عمليات البترول والطاقة المكملة لها تمثلان مجالاً مهماً ، ولكن ليس أساسياً فى نشاط " إمبراطورية " روكفلر . كانت شركات "إيكسون" و "موبل" و "سوكال" تقع كعهدها فى مجال تأثير آل روكفلر . وكانت هذه الشركات مشتركة فى صندوق روكفلر الخيرى بأنصبة من الأسهم تبلغ على التوالى ٢٠,٢ ، ١٦,٣٤ و ١٢,٣٢ ٪ (١٦٤ : ص ٢٣٣).

تعد مجموعة روكفلر المثال الواضح وربما الوحيد لأعلى مراحل الاحتكار الصناعى والبنكى وتكوين مجموعة مالية عملاقة . وتعود أهميتها بالنسبة للعربية السعودية إلى أنها فى النهاية إمبراطورية ضخمة تختفى وراء واجهات "أرامكو" و "شركات البترول" و "رأس المال الاحتكارى الأمريكى" و "رأس مال الدولة الاحتكارى" التى تعمل كلها فى المملكة.

وعلى هذا فإن التغير فى بناء رأس المال الاحتكارى الأمريكى قد وضع مقدمات لتحولات فى العلاقات بين رأس مال الدولة الاحتكراى والعربية السعودية.

وتجدر الإشارة هنا إلى تغير نوعى حدث فى هذه العلاقات فلم تعد العربية السعودية تقف وحدها فى مواجهة الاحتكارات البترولية الضخمة للعالم الرأسمالى . بل أصبح الغرب مواجهاً الآن بمجموعة من الدول المتحدة الأعضاء فى منظمة الأوبك.

كانت مظاهرة الاحتجاج الملموسة للدول العربية المنتجة للبترول ضد تأييد الغرب لسياسة إسرائيل العدوانية هى وقف تصدير البترول للدول

المؤيدة لإسـرائيل من جانب العربية السعودية والدول العربية الأخرى ابتداء من السابع من يونيو عام ١٩٦٧ . لكن حركة التصدير عادت من جديد منذ الثانى عشر من يوليو (ومن الثانى من سبتمبر إلى الولايات المتحدة وإنجلترا).

وكانت إتفاقيتا طهران وجنيف التى عقدتها الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك والتى تنص على حق هذه الدول فى تحديد أسعار إنتاج النفط مرحلتين مهمتين سـواء بالنسبة للعربية السعودية أم للدول الأخرى الأعضاء فى منظمة الأوبـك . وقـد طرأت تغـيرات جوهرية على السياسـة السـعودية داخل الأوبك بعـد إبعاد عبـد الله تريكى . فقد تحولـت العربية السـعودية إلى مدافع عن مصالح الغرب داخل المنظمة متخذة مواقف مقاومة سـلبية ، وأحياناً فعالة ضد مجموعة الدول المساهمة المنتجة للبترول (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ٦٩).